

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## ((دور محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية))

بحث تخرج مقدم من قبل الطالبان

عباس جواد

عمر رياض

إلى قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الاداره والاقتصاد / جامعة القادسية

كجزء من متطلبات نيل درجه البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف الاستاذ

ثائر عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۝ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا ۝  
مَا اكْتَسَبَتْ ۝ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۝  
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِنَا وَاعْفْ عَنَا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۝ أَنْتَ مَوْلَانَا  
فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

## الاهداء

أهلي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك

ولاتطيب اللحظات الا ذكرك . . . ولاتطيب الاخوه الاعفونك

ولاتطيب الجنه الابرؤتك الله جل جلاله . . .

الى من بلغ الرساله وادى الامانه ونصح الامه الى النبي الرحمه ونور العالمين

سيدنا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) الى من جرع كأس فرااغه ليسقني قطره حب

الى من كلت انا ملهم ليقدم لنا لحظه سعاده الى من حصد الاشواك عن دربي لمهد

لي طريق العلم الى القلب الكبير . . . والدي العزيز

الى من ارضعني الحب والحنان الى رمز الحب وبلسم الشفاء الى القلب الناصع بالبياض والدتي

الحبيبه

الى من هو اقرب الي من روحي الى من شاركتي حضن الام وبهم استمد عزتي واصرارتي . اخوتي

الى الروح التي سكتت روحي الان تفتح الاشرعه وترفع المرساه لتنطلق السفينه في عرض بحر واسع

مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمه لا يضئ الا قنديل الذكريات ذكريات الاخوه البعده الى الذين

احببتهما واحبوني . . . أصدقائي

## شكر وتقدير

الشكر لله (عز وجل) الذي انار لي ال درب وفتح لي ابواب العلم  
وامدني بالصبر والاراده ثم بالشكر والامتنان الى استاذي ومشرفي  
((ثائر عمران ))

الذى مني من منابع علمه بالكثير والذى ماتوانى يوما  
عن مدید المساعدة لي وفي جميع المجالات وحمد الله  
بأن يسره في دربي ويسر امري وعسى ان يطيل  
عمره ليبقى نبرا سا متلائما في نور العلم والعلماء

وفي النهايه يسرني ان اتقدم بجزيل الشكر الى كل من مد لي يد  
العون في مسيرتي العلميه ...

### المقدمه

نتيجه التطورات التي شهدتها البيئه الاقتصاديه من تزايد حجم الاعمال وتباليئها واتجاه العالم نحو  
النظام العالمي الجديد(العلومه) وظهور الشركات الكبرى المتعدده الجنسيات والانفتاح

الاقتصادي بين الدول وحريره التعاملات التجارية والماليه . فقد ادى ذلك كله الى وجود ضغوطات على مهنه المحاسبه والتاثير في بعض المبادى التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكفل التاريخي الذي اصبح يواجه انتقادات شديدة نتيجه لموجه ارتفاع الاسعار التي شهدتها العالم والامر الذي لا يمكن لاي مهني اقتصادي او محاسبي بان ذلك التوجه نحو اصدار معايير محاسبيه تركز في مضمونها على القيمه العادله والدخل الاقتصادي سينعكس وبشكل مباشر على قوائم الشركات الماليه وكذلك على قرارات المستثمرین بشكل متقطع النصير مما يؤدي الى تاثر الاقتصاد بشكل عام في كل البلدان وبصوره قد لا يمكن التكهن بها بالوقت الحاظرنضرا لحداثه عملية تطبيق وتفعيل تلك المعايير في الدول المتقدمه بشكل عام وفي الدول الناميه بشكل خاص

### اهميه البحث

تكمن اهميه الدراسة في مدى قدره التقارير الماليه المعده على اساس القيمه العادله في تزويد مستخدمي البيانات الماليه بمعلومات مفيده لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيده وكذلك التعرف على اسباب توجه معيدي المعايير المحاسبيه الدوليه وعایير المحاسبه الماليه نحو استعمال القيمه العادله وماهو انعکاسها على القوائم الماليه

### اهداف الدراسة

تهدف الدراسة على الاسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبه نحو التوجه الى القيمه العادله والدخل الاقتصادي وكذلك التعرف على معايير المحاسبه الموجه نحو استعمال القيمه العادله وماهو انعکاسها على القوائم الماليه

### مشكله البحث

ان المعلومات المحاسبيه خاضعه لخصائص نوعيه تحكم اليه وفاعليه القرارات التي تتخذ من قبل المستثمرین والمبنیه على تلك المعلومات ومنذ فتره ليست بالقصيره كانت تسعى الشركات الى اضهار دخلها وفقا للمفهوم المحاسبي التقليدي وحيث ان الدخل المحاسبي التقليدييعتمد وبشكل رئيسي على الكلفه التاريخي ونضرا لحاجه المستثمرین الى معلومات مطابقه لارض الواقع وحديثه . وفشل مفهوم الكلفه التاريخي في توفير تلك النوعيه من المعلومات التي تعبر عن المركز المالي ونتيجه الاعمال بدأ التوجه نحو اضهار الدخل وفقا للمفهوم الاقتصادي والمبني بشكل كامل على استعمال القيمه العادله

### فرضيه البحث

تستند الدراسة الى فرضيه مفادها (ان تطبيق معايير المحاسبه الدوليه الموجه نحو محاسبه القيمه العادله يؤثر ايجابيا في جوده التقارير الماليه

### الفرضيه

تم بناءفرضيات الدراسه اعتمادا على مشكله الدراسه واستئنافها على النحو التالي:

\* الفرضيه الرئيسه الاولى(HO1)

وفيها لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله وملائمته المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه التجاريه المدرجه في بورصه العراق

\*الفرضيه الثانيه :: وفيها لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله وموثوقيه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه التجاريه المدرجه في بورصه العراق

وتخرج منها الفرضيات الفرعيه التاليه :

( HO1 )

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه التجاريه المدرجه في بورصه العراق

(HO2)

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه للبنوك التجاريه المدرجه في بورصه العراق

(HO3)

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله وقابليه تحقق بالمعلومات المحاسبيه المدرجه على بورصه العراق

## **المبحث الاول :مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي**

**اولاً: مفهوم القيمة العادلة**

ان اهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات مفيدة و المناسبة للاطياف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها ولما كان يفترض في البيانات المالية ان تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الاعمال والتడفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الادارة عن الاموال الموكولة اليها واتخاذ القرارات المناسبة، فأنه والحاله هذه لابد من اضهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها اكثراً نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من الكلفة التاريخية .

القيمة العادلة لأي اصل "هي المبلغ الذي يباع او يشتري به ذلك الاصل ،في عملية جارية حقيقية بين طرفين راغبين ،على ان لا تكون الحالة حالة تصفية (Hichner,2003:961)

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الاصول لاغراض اعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي "هي مبلغ تقديرى يمكن في مقابلة تبادل اصل في تاريخ التقييم بين المشتري وبائع راغبين في عقد صفة ،وفي ظل سوق محايد بحيث يتتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود اكراه على اتمام الصفقة (Hamad, ٢٠٠٣ : ١٣ ) وتعرف القيمة العادلة هو ماقدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار رقم (١٥٧) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (LASB)، وذلك لأنها حددت تاريخ قياس القيمة العادلة ولم تتطرق إلىقيمه السوقية بسبب موافق ذا مصلحة خاصه بها. وبذلك فان مفهوم القيمة العادله يقوم على محورين (Hamadeh, ٢٠٠٣، ١٣)

- ١- المحور الاول :الاطراف الداخلة في الصفقة اذ يفترض ان تتوافق بهذا المحور
  - ان تتم الصفقة بين الاطراف ذوي علاقة
  - ان تتم الصفقة بين اطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعه على الحقائق الاساسيه ذات الصلة بها.

٢- المحور الثاني :الظروف التي تتم بها الصفقة اذ يفترض ان تكون هذه الضروف طبيعية وغير استثنائية في حياة المنشأ مثل تعرضها لحالة تصفية اي ان بائع ومشترى يرغبان باتمام عملية التبادل ،دون ظغوط على اي منهما للقيام بالعملية

### **ثانياً: اهداف استعمال القيمة العادلة**

ان مستخدمي البيانات المالية يحتاجون الى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة للتقييم المركزي للمنشأ ونتيجة اعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية ،ونجد معلومات القيمة العادلة واسعه الاستخدامات ولها المزايا الآتية : (الجعارات ،٢٠٠٨، ٣١ )

١-اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب الى الواقع في تاريخ اعداد الميزانية المركز المالي وبحيث يعترف بالدخل اما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشا او بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشا ،وان مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على اساس ان المنشا مستمره في اعمالها لاجل غير محدود.

٢-اذا تم تقييم الاصول والالتزامات على اساس القيمة العادلة فانها تعبر عن المركز الاقتصادي لانه اخذ الاسعار السوقية بعين الاعتبار.

٣-يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على راس المال .

٤-تساعد معلومات القيمة العادلة في اجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة .

٥-ان القيمة العادلة لها قدرة تنبؤيه اكبر لانها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية .

٦-ان واضعي القيمة المعايير المحاسبية يدعون ان التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبره الواسعه تسمح لكثير من القيم العادلة ان يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

٧-تمكن المنشآت من قياس ادواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من اجل صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة وادارة وقياس المخاطر وكذلك تحديد كميه رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الاعمال المتوفعه .  
ثالثاً : محددات استعمال محاسبة القيمة العادلة :

هناك العديد من الانعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والافصاح ومنها ما يأتي : (السعافين وآخرون ٢٠٠٥، ٩)

١-تكمّن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها اي مدى وجود ادلة اثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها ،حيث يكشف تقدير القيمة العادلة الى اتباع اسس قياس متباعدة ،حيث تتعدد طرق واساليب تقدير القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية ،الامر الذي يجعل البيانات المالية اكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفؤ .

٢-من اهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة ،حيث ان نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتکلفة التاريخية ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على ادارة الشركة اعادة

برمجة نظمها ،فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منافسة مع الشركات الكبيرة .

### ٣-الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم

٤- ان محاسبة القيمة العادلة معقده وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها ،فضلا على ان ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة او عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية .

٥-قد يؤدي اعتماد اساس القيمة العادلة في اعداد القوائم المالية الى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الادارة .

٦-من اهم الامور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والافصاح هو تصنیف الادوات المالية ضمن المجموعات الاربعة التي تتنص عليها المعايير وهي :

تصنیف لاتحکمه قيود محددة سوى توجهات الادارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الادوات لاجلها ،وبالتالي فإن ذلك يعطي الادارة مجالا جيدا للتلاعب والتظليل ان ارادت ذلك لأن تصنف بعض الادوات المالية ضمن الادوات المحافظ بها الى حين الاستحقاق وذلك لاظهارها بقيمة التكلفة ،علما بأن نية الادارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة ،وبالتالي تستطيع ابعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطرة مستقبلية .  
كيفية قياس القيمة العادلة .

في ظل الاسواق المتغيرة والمتقلبة فأن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية ،وبالإضافة الى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فأن الاعتمادية تكون مهمة ايضا قبل الملائمة لان المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدہ لأي مستخدم .اما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقط بين مجلس معايير المحاسبة المالية انه يمكن قياس القيمة العادلة كما يأتي : (صالح ٢٠٠٩ : ٢٤)

١-القيمة السوقية للاراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة .

٢-القيمة الاستبدالية بعد الاهنالك :عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الاصول لانها نادرا ماتباع .

كما بين المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ بخصوص ضم او اندماج الاعمال في الفقرة ٩ مجموعه من الاسس والمعايير الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للاصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك او دمج الاعمال وعلى النحو التالي :  
-تقييم الوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية ؛

-تقييم الوراق المالية غير المتداول بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها ، مثل نسبة سعر السهم الى ربح السهم وعائد الاسهم ومعدلات النمو ومعدلات النمو المتوقعة للواراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة ؛

-تقييم الدعم المدینة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة ، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكليف التحصيل ، عند الضرورة الا ان عملية الخصم غير مطلوبة للدعم المدینة قصيرة الاجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومتلاعها المخصوم غير مادي

## **المبحث الثاني**

المبحث الثاني :

**متطلبات القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية**

اصدر مجلس معايير المحاسبه الدوليه العديد من الاسس والارشادات للوصول الى  
القيمه العادله بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية وسوف نتناول ما يخص  
الاصول الماليه

قياس القيمة العادلة وفق للمعيار الدولي رقم (٣٩)

قبل اصدار المعيار الدولي (٣٩) حدد مجلس المعايير الدولي مجموعه من الوسائل لقياس القيمه العادله لغرض الافصاح عنها بموجب معيار رقم (٣٢) الادوات المالية العرض والافصاح والذي تم تصنيف الاسواق المالية وفقا هذا المعيار الى اسوق ماليه كفوءه واسواق ماليه غير كفوءه وعندما يكون السوق نشط فان سعر السوق النشط فقد حدد المعيار الاساليب التي ينبغي على الاداره استخدامها لتقدير القيمه وتمثل هذه الوسائل فيما ياتي (Epstein 2002- 189- 190)

- ١- القيمه السوقية الجاريه لاداوه ماليه مشابهه جوهر يا للاداوه المراد تقييمها
  - ٢- تحديد خصم التدفقات النقديه باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائده السائد في السوق لادوات ماليه لها بشكل جوهرى نفس الشروط والخصائص
  - ٣- استخدام نماذج تسعير الخيارات

ان لجنه معايير المحاسبه الدوليه وضعت هذا المعيار كنقطه بدايه لتطبيق نموذج القيمه العادله على جميع الاصول الماليه وكان الهدف من وضع هذا المعيار هو ترسیخ مفاهيم القيمه العادله واساليب قياسها واتاحه الفرصه لدراسه تحسينات قياس القيمه العادله من خلال وضع معيار رقم (٣٩) الذي حدد كيفيه تصنيف وقياس الاصول الماليه بالقيمه العادله وكمالي

**المجموعه الاولى الاصول الماليه التي تقيس عند الاعتراف الاولى بالقيمه العادله من خلل الارياح والخسائر وتشمل على نتائج من الادوات الماليه**

النوع الاول : اصول مالية تم قياسها عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر ، ويمكن ان تشمل كافة الاصول والالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية التي ليس لها اسعار سوقية من خلال اسواق

مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يعتمد عليها ويعرف بالارباح او الخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الفئة في تاريخ اعداد القوائم المالية في الارباح والخسائر للفترة

النوع الثاني :الاصول المالية المقتناة بغرض المتاجرة وهي اوراق مالية للديون المشتراء بنية ادارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الارباح في المستقبل القريب ان الاوراق المالية لغرض المتاجرة هي اصول جارية وتذكرها بالشركات بالقيمة العادلة في موعد كل قائمة مركز مالي ،ان المكاسب والخسائر المتحققة (الخسائر والمكاسب من المبيعات) يتم ذكرها في صافي الدخل .ان دخل الفائدة في الاوراق المالية لاغراض المتاجرة المحافظ بها بصفة دين تسجل كما تم اكتسابها (Dychman,2001:694)

المجموعة الثانية: الاصول المالية المتاحة للبيع :وهي الاوراق المالية للديون ( او حقوق الملكية غير المؤثرة) التي لا تصدق كاوراق مالية لغرض المتاجرة او محظوظ بها لحين موعد سدادها وهذه الاوراق فيما يتعلق ببيعها ،وهذه الاوراق تظهر بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ،وعلى اية حال .فإن التغيرات في القيمة العادلة تستثنى من صافي الدخل وبدلاً من ذلك تظهر في جزء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي حيث يعتقد العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية انها اكثر فئة لصناعة القرار عندما لا يتم الإبلاغ عن تغيرات في القيمة العادلة في الاوراق المتاحة للبيع في الدخل ،ولأن هذه الاوراق لا يتم المتاجرة بها على نحو فعال فأنهم يعتقدون ان تضمين الدخل والتغيرات في القيمة للسوق تسبب زيادة غير ضرورية في تقلب الدخل (Larson,2005,430)

المجموعة الثالثة: الاوراق المالية المحافظ بها ل التاريخ الاستحقاق: وهي الاوراق التي يكون للمستثمر القدرة والنية على الاحتفاظ بها لحين موعد سدادها وقد تكون اما قصيرة الامد (وفي

هذه الحالة تصنف كأصول جاريه ) او طويلة الاجب (وتصنف في هذه الحالة كأصول غير جارية ) تظهر الشركات الاوراق المالية قصيرة الاجل وطويلة الاجل للمحافظ بها لحين الاستحقاق في قائمة المركز المالي بالكلفة المستهلكة

ولايتم ذكر اي مكسب غير متحقق او خسارة غير متحققة في هذه الاوراق في الدخل ،ويتم تضمين دخل الفائدة او المكاسب والخسائر المحققة ومن ضمنها اي قسط استهلاك او خصم في الاوراق المالية طويلة الامد في الدخل .

المجموعة الرابعة القروض والمديونيات :تعبر هذه المجموعة عن اصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد او قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة .وتقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولى ، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ،ولا يعترف بأي ربح او خسارة لهذه الادوات المالية الا عند استبعادها من الدفاتر او حدوث اضمحلال في قيمتها (IAS39par56)

اسس تحديد القيمة العادلة للاصول المالية وفق المعايير الدولية :

في حالة توافر اسعار معروضة في سوق نشط للاصل المالي يجب اتباع الاسس التالية :

١- ان افضل قياس للقيمة العادلة يأتي من سعر معروض بسوق نشط ،وتعتبر الاداة المالية مسورة في السوق النشط اذا كانت الاسعار المعلنة متوفرة بسهولة بشكل منتظم عن طريق التبادل او التاجر السمسار او مجموعة صناعية او خدمة التسعير وكانت الاسعار معبرة عن معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منتظم على اساس تجاري .

٢-في حالة عدم تحديد سعر اخر معاملة للاداة المالية بالسوق على اساس تجاري بحث ( كأن تكون اخر معاملة معبرة عن تصفيه الزامية او بيع جبri بأسعار منخفضة ) يجب على المنشأة ان تعدل هذا هذا السعر ليعبر عن القيمة العادلة .

٣-يراعي انه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعرين .الاول سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للاصل المحفظ به او الالتزام الذي سيتم اصداره ،والثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للاصل الذي سيتم شراءه او الالتزام المحفظ به ..

٤-في حالة الاعلان عن معدل ما ( بدلا من السعر ) في سوق نشط تستخدم على انه احد معطيات اسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة ،واذا لم يتضمن هذا المعدل مخاطر ائتمان او العوامل الاجرى التي يتعامل على اساسه المشاركون في السوق تقوم المنشأة بتعديل المعدل ليشمل هذه العوامل .

٥-اذا كانت الاداة المالية تعبر عن محفظة من مجموعة من الادوات المالية ،ولها سعر خاص معلن بالسوق النشطة ،يستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة ،اما اذا

كان عرض الاسعار المعلن لا يخص المحفظة بمجمل ادوات ، وانما يخص اجزائها المكونة فأنه يتم تحديد القيمة العادلة للمحفظة ككل على اساس اسعار السوق الخاصة بكل جزء من اجزاء المحفظة (IAS39, pars.48-54)

في حالة عدم وجود سوق نشط للاصول المالي المراد قياس قيمته العادلة بتلباً المنشاة الى استخدام اساليب التقييم لقياس القيمة العادلة وفق مايلي : (pauline,2005:8)

١-الاسعار المتاحة في الاسواق في تواريخ سابقة معدلة بالاحداث الجوهرية ذات العلاقة التي حدثت بالفترة بين التاريخ السابق المعتمد كأساس للتقييم وبين تاريخ التقييم .

٢-الاستناد الى القيمة السوقية لاداة مالية اخرى مشابهة بشكل جوهري لladate موضوع التقييم.

٣-الاستناد الى التدفقات النقدية المخصومة من الاداة موضوع التقييم .  
٤-النماذج المختلفة لتقييم الخيارات .

٥-تقنيات التقييم والافتراضات المستخدمة في الاسواق المالية لتحديد القيمة العادلة وفي هذه الحالة يجب مراعاة الاسس التالية :

١-يجب ان تبني هذه الاساليب على احدث معلومات السوق ، وعلى اساس تجاري بحث ، بحيث يستفيد اسلوب التقييم من معطيات السوق الى اقصى حد ممكن ، ويعتمد بأقل ما يمكن على المعطيات الخاصة بالمنشأة .

٢- من المتوقع ان يصل اسلوب الى تقدير واقعي للقيمة العادلة اذا كان يعكس بشكل معقول التسعير المتوقع من السوق للاداة المالية محل القياس ، بالإضافة الى اعتماده على معطيات السوق ومتضمن المقايس عوامل المخاطر المرتبطة بالاداة المالية .

٣- يجب على المنشأة ان تفحص بشكل دوري اسلوب التقييم وتحدد مدى فاعليته بستخدام الاسعار المتداولة بأي سوق ملحوظ للاصول المالية او بناء على اي بيانات سوق ملحوظ متوفرة.

٤- يمكن للمنشأة ان تستخدم سعر الشراء او الانشاء الولي للاصل كأساس لتقدير القيمة العادلة - خاصة اذا كانت الاداة المالية تمثل اداة دين كقرض مثل - وذلك من خلال مقارنه ظروف السوق القائمة في تاريخ شرائها او انشائها وظروف السوق الحالية او اسعار الفائدة التي تحملتها المنشأة حاليا او من قبل الاخرين لادوات الدين المشابه واحد اي تغيرات في الحساب.

٥- عند تطبيق المنشأة لاسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوص لتقدير القيمة العادلة ، تستخدم المنشأة واحد او اكثر من معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائدة لادوات المالية والتي يكون لها بشكل اساسي نفس الشروط والخصائص جودة ائتمان الاداة المالية ، المدة المتبقية التي يتم خلالها تحديد سعر الفائدة التعاقدى ، المدة المتبقية لتسديد المبلغ الاصلي .  
Pars,Appendix,A,AG,74,81،  
متطلبات الافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .

١- متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي رقم (٣٢)  
حدد المعيار (٣٢) في فقرة (٧٧) انه يجب على الشركه ان تفصح عن معلومات عن القيم العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات المالية سواء كانت مثبته او غير مثبته في الدفاتر واذا كان من غير العملي تحديد القيم العادلة لاحد الموجودات او المطلوبات المالية بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت او التكلفة فإنه يجب الافصاح عن تلك الحقيقة مع ضرورة الافصاح ايضا عن المعلومات المتعلقة بالخصائص المالية ذات العلاقة بقيمتها العادلة .

كما حدد المعيار الدولي (٣٢) ضرورة الافصاح عن القيمة العادلة للاصول المالية في صلب القوائم المالية وعندما يكون ذلك غير ممكن يجب الافصاح عن هذه الحقيقة في الايضاحات المتممة .

وعليه ان في حالة امكانية قياس القيمة العادلة ، يجب الافصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي (IAs,23,pars,90-93)

١- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للاصول المالية والالتزامات المالية ، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها .

٢-ما اذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء على سعر معلن في سوق نشط بـاستخدام طريقة من طرق التقييم .

٣- ما اذا كانت القوائم المالية تتضمن ادوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها كليا او جزئيا باستخدام اسلوب تقييم يعتمد على افتراضات لاتستند الى اسعار او معادلات سوقية واضحة .

٤-اجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عن استخدام اسلوب تقييم تم الاعتراف به في الارباح والخسائر خلال الفترة

٥-الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادل والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر ،المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية ،اسعار الفائدة واسعار الخصم اذا كانت ذات اهمية .

وفي حالة ما اذا كانت الاصول المالية غير متداولة في سوق نشط فينبغي على المنشاة الا تقصح عن مبلغ واحد يمثل تقديرها للقيمة العادلة وحتى تكون المنفعة اكبر يجب الإفصاح عن مدى من المبالغ والتي تعتقد بشكل معقول ان القيمة العادلة تقع ضمنها ويتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة بالإضافة الى شرح لسبب حذف معلومات القيمة العادلة وذلك كأفصاح اضافية في الإيضاحات الممتدة

# **المبحث الثالث**

### **المبحث الثالث : جوده التقارير الماليه في ضل المفهوم القيمه العادله**

١-جوده التقارير الماليه . ان الهدف الاساسي للتقارير الماليه هو توفير معلومات ذات جوده عاليه تتعلق بالوحدات الاقتصاديه وبشكل اساسي ذات طبيعه ماليه تقيد في صنع القرارات الاقتصاديه اذ ان توفر معلومات ذات جوده عاليه عمليه مهمه لانها تؤثر ايجابيا في مجهزي راس المال واصحاب المصالح الاخرين لاتخاذ قرارات للاستثمار والانتeman والقرارات الاخرى المشابهه لتوزيع الموارد وزياده كفاءه الاسواق بشكل عام وعلى الرغم من ان مجلس معايير الماليه في iasb ومجلس معايير المحاسبه الدوليه يدركون اهميه جوده المعلومات الى ان احد المشاكل الرئيسيه التي تواجه الباحثين هو كيفيه تعديل operationalize وقياس هذه الجوده

beest 2009.3

تحدد جوده التقارير الماليه في اطار تاسيس وتعزيز الخصائص النوعيه لاساسه لمنفعه القرار كما ورد في iasb٢٠٠٨ والذي اعلن فيه ان الخصائص النوعيه الاساسيه هي الملائمه والمثيل الصادق هي اكتر اهميه في تحديد مضامين المعلومات التقرير المالي وان تعديل الخصائص النوعيه القابليه على الفهم والقابلية على المقارنه وقابلية التحقق والتوقيت المناسب يمكن ان تحس منفعه القرار عندما تؤسس الخصائص النوعيه الاساسيه beest 2009.3 وتعدد الخصائص النوعيه المقاييس المباشر لجوده التقارير الماليه والتي تخبر فائده القرار من قابليه الفهم ان قابليه فهم المعلومات تحكمها مجموعه من خصائص التي تتعلق بالمستخدم والخصائص كامنه في المعلومات ذاتها وهي تعمل كحلقه وصل بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبيه وللوفاء بمعايير الفائد الوارده في قائمه وصل بين متخذي القرارات والمعلومات على المستخدم ان يفهم بشكل صريح المعلومات ويمكن تصنيف قابليه الفهم على ان تتعلق بمتخذي القرارات

معينين هل متخذ القرار يتكلم اللغة نفس اللغة او انها تتعلق بمجموعه من متخذى القرارات هل ان الاصلاح واضح ومفهوم للمستهدفين او المخاطبين به ( fasb ) لقد حدد مجلس معاير المحاسبه الماليه ( jack&other 2010 85) في بيانه sfac2 الصادر في سنه ١٩٨٠ الخصائص النوعيه لمعلومات بما يأتي ( spiceland ٢٠٠١:١٨)

## ٢-الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية

اولا- الملائمه وتعرف الملائمه (الصلة او المناسبه) على انها قدره المعلومات المحاسبيه على تعبير قرار مستخدم المعلومات والتاثير عليه ويتوقف مفهوم الملائمه للمعلومات في الحياه العمليه على متخذ القرار وبالشكل الذي تتلائم به المعلومات مع العرض الذي اعدت من اجله ( lewis&pendrill 1994.15 ) ولتحقيق الملائمه يفترض وجود خصائص فردية هي

القيمه التنبؤيه والقيمه الاسترجاعيه للمعلومات : يمكن للمعلومات احداث فرق في القرارات من خلال تحسين قدرات متخذيه على التنبؤ او من خلال تاكيد او تصحيح توقعات سابقه وعاده ما تقوم المعلومات بالاثنين معا في ان واحد لان معرفه النتائج الاعمال التي تم القيام بها في السابق تؤدي الى تحسين قدرات متخذ القرار على التنبؤ بنتائج اعمال نفسها مستقبلا

الوقتيه (التوقيت الملائم) تعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب قبل ان تفقد تلثيتها في القرار فإذا لم تكن المعلومات متاجه عند الحاجه اليها او اصبحت متاجه بعد فتره طويله من الاحداث المقرر عنها حيث تكون القيمه لها مستقبلا وعنده تكون غير ملائمه

ثانيا- المعوليه المؤوثقيه// تعرف المؤوثقيه على ان المعلومات المحاسبيه تعد مهمه ومفيده اذ امكن للمحاسب الاعتماد عليها كمقاييس للضروره والاحداث التي تمثلها وخاصة اذ ماتوافر بهذه

المعلومات قدر من الموضوعية المتمثلة في عدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في إعداد هذه المعلومات وينظر إلى المؤثقيهم خلال الثقة في القياس والتي ترتبط بمدى صدق القياس في تمثيل ما يدعى على أن يمثله فمن حيث الاستخدام العام للمصطلح يمكن النظر إلى المؤثقيه من خلال منضورين يتمثل الأول بامكانيه الاعتماد على القياس في انجاز العمل الذي من أجله استخدم والثاني في ان قياس ما هو موثوق به اذا كان يمثل وصفا كميا صحيحا لموقف او لحذف او شيء حقيقي يمثله في القياس kam 2000.701 ولتحقيق المؤثقيه يفترض وجود خصائص فرعية هي التمثيل الصادق ويقال بالتعبير الصادق وجود التوافق والمتطابقات بين الأرقام والوصفات المحاسبية وبين مصادرها او الاحداث التي تمثلها هذه الأرقام واي بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها باتخاذ القرارات الاستثمارية امكانية التحقق من المعلومات وتعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين عند قياس حدث معين اذ يتم الوصول إلى نتائج نفسها من خلال استخدام الطرق والأساليب نفسها التي استخدمت في قياس تلك الاحداث الحياتية تعني غياب التحيز المقصود لأنجاز اهداف محددة مسبقا والتحرير على سلوك معين أي معلومات المحاسبية لا يجب ان تكون منحازة الى طريق معين بل يجب ان تكون معدة بشكل عام وشمولية تستفيد منها جميع الفئات المستعملة من دون تحيز

### ٣- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

١- قابلية المقارنة لكي تكمن فائدته المعلومات المحاسبية فان لابد من ثبات الوحدة الاقتصادية على استخدام أسلوب محاسبي معين ومن مده إلى أخرى لأن ذلك يساعد المستخدمين على المعلومات المالية على تفسير التغيرات وعلى امكانية المقارنة القوائم المالية عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات في المركز المالي وفي الاداء كما يجب ان تكون بمقدارهم القوائم المالية للوحدات المختلفة

من اجل ان يقيمو مراكيزها الماليه وادائها والتغيرات في مركزها المالي وعليه فان عمليه قياس وعرض الاثر المالي للعمليات الماليه المتشابهه والاحداث الاخرى يجب ان تتم على اساس ثابت في الوحده وعبر الزمن لتلك الوحده وعلى اساس ثابت للوحدات الاخرى

ثانيا // الثبات : عندما تطبق وحده محاسببيه نفس المعالجه المحاسببيه عن نفس الحدث من فقره لآخر فانها تعتبر ثابته في استخدامها للمعاير المحاسببيه ولايعني ذلك ان الوحدات لايمكنها من التحول من طريقه محاسببيه معنيه الى طريقه اخر حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسببيه التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها ان الطريقه الجديد تعد افضل من القديمه وفي هذه الحاله انه يلزم الافصاح عن طبيعه واثر هذا التغيير في المحاسببي ومبرر اجزاءه وذلك في القوائم الماليه الخاصه لفترة التي حدث فيها تغيير

#### المحددات اوالقيود في اختيار وتوسيع المعلومات

الاهميه النسبيه // لقد عرف المجلس المعاير المحاسبه الامريكي fasb الاهميه النسبيه بانها حجم الحدث او العرض الخاطي للمعلومات المحاسببيه الذي في ضوء الضروف المحيطيه يجعل من المحتمل ان الحكم الشخصي ضعيف يعتمد على المعلومات يمكن ان تغير التاثر بالحذف او العرض الخاطئ اذ تمثل الاهميه النسبيه الخاصيه الحاكمه للصائر النوعيه كافه وتقسم المعلومات الى

١ - مهمه نسبيا ويلزم ادراجها ومعالجتها محاسببيه بطريقه صحيحه ودقه لانها تؤثر في قرار المستخدم فهي بالتالي معلومات ملائمه

٢ - غير هامه نسبيا ولاوجود داعي لادراجها او معالجتها محاسببيا بطريقه صحيحه وبدقه لانها لن تؤثر في قرار المستخدم فهي بالتالي معلومات غير ملائمه

(العبدالله ص ٢٧٢ : ٢٠٠٩)

## قيد تكلفة المنفعة

ان ( Hilton ) يصف المعلومات بانها سلعة حالها حال أي سلعة او خدمه وانها تشتري وتستهلك وعليه فان انتاج المعلومات يستلزم تكاليف واستخدامها يولد منافع ولكن الذي ينبغي ان يراعى هو ان لا تتجاوز تكاليف انتاج المعلومات المنافع المتولدة منها ( Hilton 1999.11 ) كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات اكبر من العائد المتوقع منها المعلومات التي لا ترتبط ارتباط وثيق باهداف مستخدمي القوائم المالية لاتعد معلومات مهمه وليس هناك ما يدعى الى الافصاح عنها ان القاعده العامه فيها تتعلق باختيار محدد للتلفه والعاده هو ان المعلومات المحاسبيه يجب عدم انتاجها وتوزيعها الى اذا زادت منفعتها عن تكلفتها والا فان الشركه تتکبد خساره عند الافصاح عن تلك المعلومه spiceland&others 2001.21 جوده التقارير على وفق القيمه العادله بعد ان تم عرض الخصائص النوعيه الاساسيه والثانويه للمعلومات المحاسبيه اذمن الضروري التعرف ضمن اطار المعرفه المحاسبيه على الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبيه للقيمه العادله والتي اوصى بها مجلس معاير المحاسبه الدوليه iasb بان الاحتمال القيمه العادله كاساس لقيايم المحاسبي يتطلب اختبار اثراها على اربع خصائص اساسيه من شأنها جعل المعلومات المحاسبيه مفيدة للمستخدمين وهي خاصيه الملائمه والموثوقيه او الاعتماديه والقابليه المقارنه للفهم emest & young 2008.2 من حيث الخصائص النوعيه الخاصه بالمستخدمين للمعلومات القابلية للفهم

اذ يرى مجلس معاير المحاسبه الماليه fasb ومؤيدي القيمه العادله بان التقارير المعده وفق القيمه العادله توفر المزيد من البيانات الماليه التي تتصف بالقابليه للفه للمستخدمين مقارنه بمحاسبه التلفه التاريخيه حيث انها تعكس بشكل افضل التغيرات التي تتم في السوق gaynor et al.2009.2 من حيث الخصائص الاساسيه للمعلومات المحاسبيه او لا الملائمه

ان التقييم المستند الى القيمه العادله يحقق مبدأ الملائمه للمستخدمين كافه بمعنى ان المعلومات التي تعدتها القيمه العادله تحقق رغبات فئات المستخدمين كافه في الحصول على معلومات ملائمه تساعد في اتخاذ القرارات وليس فقط رغبات المستثمرين فهي متسقة ومتواافقه مع احتياجات الاداره والمقرضين والمالكين المستقبليين والمالكين الحاليين وبعض المؤسسات الحكوميه والهيئات الماليه وغيرها اذ ان تطبيق مدخل القيمه العادله في القياس المحاسبي يسعى لنقدم معلومات الى جميع المستفيدين من دون التركيز على طرف دون طرف اخر وفي هذا الامر تتضح المنهجيه التي نشأت عليها نظرية القيمه العادله ان المعلومات المقدمه التي تظهر عند تطبيق القيمه العادله متسقة مع تلك المطلوبه من قبل كل من الاداره والمقرضين المحللين الماليين المهتمين بشون المشروع وحتى مع المشروع ذاته وبالتالي يتم تحقيق خاصيه الملائمه لكافه الاطراف اذ يقول المفكر chambers ان المقرضين لضمانيه املاك الشركه مهتمون بالاسعار السوقيه لهذه الاملاك لانها تشكل الضمان والغطاء الوحيد لديونهم ودون هذا القيم تصبح الخطوره كبيره في عدم استرداد حقوقهم كما انه يتم مناقشه شون الشركه والمؤثرات عليها بشكل متكرر عندما يظهر اختلاف بين قيم المحاسبه الدفتريه والقيم السوقيه عندما تتعرض اسعار معينه الى التغير ارتفاعا او انخفاضا بالإضافة الى ذلك فان المتطلبات القانونيه المتعلقة بالافصاح عن بعض عناصر الكشوفات الماليه باسعار السوق تزداد اما فالهوا مش او باي طريقه او الاشاره الى ان تلك القيم القابله للتحقق هي المعلومات مهمه لمستخدمي المعلومات الماليه ان اظهار الواقع كما هو من خلل نهج واضح في التقييم الذي يجلی في القيمه العادله للاصول الماليه و يؤدي الى قياس محاسبي يحافظ

على راس مال المستثمر في لشركه ويقوم بالمحافظه على القدرة الشرائيه لثروه  
اصحاب الملكيه الذين يشكلون الاساس لقيام الوحده المحاسبيه

(الزعبي ٢٠٠٥ ص ١٠٩ - ١١٠)

ثانيا // امكانيه الاعتماد عليها (الموثقيه) : ان تحديد قيم الاصول لاتقف عند معرفه اسعار شرائها بل عند ضهرها في القوائم المالية التي تضهر القيم النهائيه للاصول والتي يفترض ان تكون معبره عن القيمه الحقيقه لها وان قيم هذا الاصول لم تكن لتظهر في صورتها النهائيه قبل ان يمضي عليها مجموعه من الاحكام والتغيرات تقوم بها الاره منذ امتلاك الاصل وحتى اعداد القوائم المالية chambers 1970.39-55 حدوث القوائم المالية فان تغير هذا القيم لاحقا بمرور الوقت يؤدي الى ان القياس المحاسبي و نتيجته ستكون بلاشك معرضه لعدم الدقه لاختلاف قيم اليوم عن قيم الامس من جهه اخرى فان التجميع الذي يقوم به المحاسب لقيم عناصر القوائم المالية المتبانيه يجعل هذا التجميع بدینار مختلفه اليوم ويثبتى على ذلك القاضي وحمدان ان الدليل الموضوعي المتمثل في المستندات المكتوبه سرعان ماتصبح مخالفه للحقيقة بمرور الزمن ويؤكد ان قيم الاصول الوارده في قائمه المركز المالي تمثل تجميع الاسعار في اوقات مختلفه وهي بهذا مختلفه عن اسعار الوقت الذي تعد فيه قائمه المركز المالي وان تجميع هذه الاسعار مع بعضها البعض اشبه ايكون بجمع دولارات وروبلات وليرات وجنيهات ودنانير مع بعضها البعض بحيث المجموع الناتج لامعنى لها 2007.372

# الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات والتوصيات

Stem عرض الاستنتاجات وهي بالشكل الآتي

١- ان القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة يزيد من جوده التقارير المالية ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة والتقييم الجيد لاداء الاداره

٢- اثبتت التحليلات الاحصائيه صحة الفرضيه ان لمحاسبه القيمة العادله تاثير ايجابيا في جوده التقارير المالية وهذا ما اوضحه الجدول رقم (٦) وذلك من خلال النتائج الفرعية:

\* بيانات ماليه ذات القابلية للفهم عاليه لتوفيرها معلومات اكثر عن الاعمال والانشطه الاقتصادية والمحاسبية للمستخدمين

\* بيانات ماليه ملائمه عند اتخاذ القرارات الاستثماريه

\* بيانات ماليه عاليه اذ تعبر بصدق عن الضواهر والاحداث (تمثل الواقع الفعلي)

\* بيانات ماليه ذات قابلية للمقارنه عاليه لعده فترات ماليه الى جانب المقارنه بين الشركات المماثله لنفس المده

\* توفير القيم الحقيقية للاموال الموضفه في الشركه والمتمثله بمجموع الاصول الصافر في قائمه المركز المالي

\* معلومات عن القيم النقدية للاصول المتكفيه مع التطورات المستجده يضمن للشركه استمرارها في السوق

## **النوصيات**

- ١ - العمل على زياده وعي مراجعی التقارير الماليه في الشركات المسجله في سوق العراق للاوراق الماليه فيما يتعلق بمعايير القيمه العادله من خلال الدورات والندوات العلميه وتشجيع هذه الاطراف على متابعه معايير الدوليه
- ٢ - ضروريه متابعه التحسينات والتعديلات التي يقوم بها كل من مجلس معايير المحاسبه الماليه الامریكي fasb و مجلس معايير المحاسبه الدوليه iasb فيما يتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي باستعمال القيمه العادله وانتقاء مايلائم بيئه الاعمال منها كونه يعد مطلبا اساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحليه والاجنبية
- ٣ - اقترح على سوق العراق للاوراق الماليه والوحدات الاقتصاديه المدرجه في السوق ان يحددو مقدار القيمه العادله للسهم الواحد ضمن قوائم مرافقه في الحسابات الختاميه

## **المبحث الرابع**

## ((الجانب العملي))

### منهجيه الدراسه

للاختبار فرضيات الدراسه ولتحقيق اهدافها استخدم الباحث المنهج للاطلاع على الدراسات السابقه في الادب والفكر المحاسبي والإداري والمقالات المرتبطة بموضوع الدراسه وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التقليدي وهو اسلوب من اساليب التحليل التي تركز على معلومات كافه عن صاهر الموضوع خلال فتره اوفترات زمنيه محدوده للحصول على نتائج علميه تم تفسيرها بطريقه موضوع وبأنسجام مع المعطيات الفعليه للظاهره بهدف الوصول الى نتائج منطقيه تخدم الفرضيات النضريه الوارده ويتم ذلك من خلال استبانه وتحليلها بموجب الطرق الاحصائيه

### مجتمع الدراسه وعيتها:

يختص مجتمع الدراسه الافراد العاملين في البنوك التجاريه ولديهم علاقه بمشكله الدراسه من مديرى المجلس الإداري ومديرى دوائر الاقسام ومدققي حسابات والموظفين وتم استخدام طريقه العينه العشوائيه للاختبار مجموعه من العاملين للاجابه على اسئله الاستبانه

### جدول رقم(١) عدد الاستبيانات الموزعه والمستردہ في عينه البحث

العينه	المديرون والعاملون في	البنوك التجاريه
الاستبيانات	العدد	النسبة
الموزعه	١٣٠	% ١٠٠
المستردہ	٨٢	% ٦٣
المستبعده	٠	% ٠
صافي الاستبيانات المتقدمه في التحليل الاحصائي	٨٢	% ٦٣

### تحليل فقرات الاستبانه :

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقره من فقرات الاستبانه المعروضه قيمتها وتحديد مدى موافقه المبحوثين على هذه الاسئله وذلك من اجل التعرف على القيمه العادله على جوده معلومات القوائم المالية ل البنوك التجاره العراقيه

العلاقه بين تطبيق قيمه العائد وملائمه المعلومات المحاسبيه  
الوارده في القوائم والبنوك التجاريه العراقيه

يوضح الجدول رقم (٢) علاقه الوسط الحسابي والانحراف المعياري للنضر في العلاقه بين تطبيق المحاسبه القيمه العادله وملائمه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم المالية

## جدول رقم (٢)العلاقه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله وملائمه المعلومات

الفقره	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ان محاسبه القيمه العادله تساهم في تحسين ملائمه المحاسبه التي تقدمها خلال القوائم المالية	١٢٠٩٣	٣٠٢٢٤٤	١
ان المعلومات المحاسبيه المبنيه على القيمه العادله يجب ان تكون مناسبه في اتخاذ القرارات	١٠٣٦٣٠	٣٠٤٨٧٩	٢
تمنح محاسبه القيمه العادله المعلومات الملائمه التي تساعده في منح صلاحيات واسعه للاداره	١٠٣٢٦٣	٣٠٤٨٧٨	٣
تسعي محاسبه القيمه العادله الى تقديم معلومات ذات فائده تساهم في تحقيق المخاطر على البنك	١٠٢٠٤٥	٣٠٤٣٤١	٤
القياس المحاسبي في القيمه العادله يوفر عداله وشفافيه وملائمه اكبر مقارنه بالقيمه التاريخيه	١٠٢٣٧٠	٣٠١٢٤٤	٥
ان تزويدي مستخدمي القوائم بالمعلومات تبتعد عن الموضوعيه	١٠٢٥٠٦	٢٠٨٣١٠	٦
ان قياس الوصول والالتزامات بالقيمه العادله يساهم في ايصال المعلومات المحاسبيه بسهوله	١٠٣٦٥١	٢٠٨٤١٥	٧
تكون المعلومات المحاسبيه العادله المبنيه على اساس القيمه العادله تؤثر على الثروات الاقتصاديه	١٠٢٨١١	٢٠٨٤١٥	٨

العلاقه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله والتتميل الصادق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم المالية للبنوك التجاريه

يوضح الجدول رقم (٣ ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير العلاقه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله والتتميل الصادق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم المالية للبنوك التجاريه

النحو المعياري	المتوسطان سابي		الفقره	
102093	٣٠٥٢٤٤	التمثيل الصادق هو حدث في المنشأ حيث يكون في السوق تنبؤ	١	
١٠٣٦٣٠	٣٠٤٨٧٩	ان البيانات المالية المبنية على اساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثي الصادق	٢	
103263	304878	توفر المعلومات الحسابية المبنية على اساس القيمة العادلة تتحقق التنبؤ	٣	
102045	301341	يلزم عند تحديد المعلومات ان تصور هذه المعلومات الواقع داخل البنوك	٤	
102370	300244	التمثيل الصادق هو ما يجب ان يعبر عن المحاسبون لكل القوائم في المنشأة وصولا الى المركز المالي وحقوق الملكية	٥	
102506	٢٠٩٣٩٠	ان التوقع في عمليه الافصاح المحاسبي عن المعلومات يزيد من الثقه في المعلومات المحاسبية	٦	
103651	208415	التمثيل الصادق يرافق مراحل الدوره المحاسبية والعمليه المالية بنفس الدقه والتاثير على الحسابات	٧	
102811	٢٠٨٤١٥	ان تقديم معلومات محاسبية تعادل تقويم وتصوير القرار الذي يمكن الوثوق به	٨	

يوضح الجدول رقم ٤ الوسط الحساب والانحراف المعياري لمتغير مشكلات اثناء تطبيق القيمه العادله في البنوك التجاريه العراقيه جدول رقم (٤) يوضح المشكلات والمعوقات اثناء تطبيق محاسبه القيمه العادله

أ.معياري	م. حسابي		الرقم
		الفقره	
١٠١٨٩٢	٣٠٢٨٠٥	لاتمثل القيمه العادله قيمه النقد المتوقع للحصول	١

		عليه ثم بيع الدخل		
١٠٢٩٨٦	٣٠٢٤١٨	لاتوفر القيمه العادله الموضعيه في قياس المركز المالي للبنك		٢
١٠٢٤٠٣	٣٠٢٣١٧	لاتميز القيمه العادله بسهوله تطبيقها في البنوك		٣
١٠٣٧٢٦	٣٠١٢٩٥	لاتستطيع المقارنه بين القوائم الماليه للبنوك باستخدام محاسبه القيمه العادله		٤
١٠١٨٦٦	٣٠١٧٠٧	ان تطبق محاسبه القيمه العادله لايساعد البنوك على توفر متطلبات الرقامه الاداريه والماليه		٥
١٠١٥٢٦	٣٠١٤٦٣	تقديرات القيمه العادله غير دقيقه وغير موثقه لأنها قد تختلف تقديراتها من قبل المقدرين مما يفقد القيمه المقدرة والمطلوبه		٦
١٠٣٦١٥	٣٠١٣٤١	لاتفظل البنوك استخدام القيمه العادله في تقسيم موجوداتها		٧
١٠١٠٨٥	٣٠١٣٤١	ان تطبق محاسبه القيمه العادله فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقده وذات طرق قياس مختلفه فيما يتعلق برغبه المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات وفي وصف القيمه العادله		٨
٤٤٥٠٤	٣٠٢٠٥٨	المتوسط الحسابي للانحراف المعياري للمحور السادس		

يتضح من الجدول رقم (٤) ان هناك معلومات اثناء تطبيق محاسبه القيمه العادله من جهة نظر المبحوثين بمتوسط حسابي (٣٠٢٠٥٨) وانحراف معياري (٠٤٤٥٠٤) وقد جاء الوزن النسبي للقررتين (٤٢.٤) في المرتبه الاولى وهذا يشير الى ان القيمه العادله لاتوفي الموضعيه في قياس المركز المالي للبنك. ولاتمثل القيمه العادله فيه النคาดالمتوقع الحصول عليه في بيع الاصل

جدول رقم (٥) اختيار One sample test لفرضيات الدراسة

النتيجه	المستوى	درجة حرية	t قيمه	انحراف م	متوسط ح	الفرضيه	الرقم
يوجد اثر ذو احصائيه في محاسبه القيمه	٠٠٠٢	٨١	٣٠٢٧٦	٠٤٤٢٣٩	٣٠١٦٠١	لا يوجد اثر ذو احصائيه في محاسبه القيمه	Ho1

العادله لبورصه العراق						العادله لبورصه العراق	
يوجد اثر ذو احصائيه في التمثيل الصادق في بورصه العراق	٠٠٨٦٧	٨١	٠١٦٨	٠٤١٠٣٠	٣٠٠٠٧٦	لا يوجد اثر ذو احصائيه في التمثيل الصادق في بورصه العراق	ho2
يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه العادله وحياديه المعلومات	٠٠٠١	٨١	٥٠٣١٧	٠٥٣٣٣١٤	٣٠٣١٣٠	لا يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه العادله وحياديه المعلومات	ho3
يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه والقابلية للكشف المعلومات في القوائم الماليه	٠٠٠١	٨١	٣٠٦٨٤	٠٤٧٩٩٤	٣٠١٣٠١	لا يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه والقابلية للكشف المعلومات في القوائم الماليه	ho4
يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه على قرارات على المست	٠٠٢٣	٨١	٢٠٣٢٠	٠٤٦٩١٣	٣٠١٣٠٤	لا يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه على قرارات على المستثمرين	ho5
يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه في البنوك التجاريه في بورصه عمان	٠٠٠١	٨١	٠١٨٧	٠٤٤٥٠٤	٣٠٤٠٥٨	لا يوجد اثر ذو دلالة في بورصه العراق في تطبيق القيمه في البنوك التجاريه في بورصه عمان	ho6

جدول رقم (٦) ملخص اختبار ( One esamplet test ) لقبول / رفض الفرضيات

النتجه	الفرضيه	الرقم
رفض	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في القيمه العدله وملائمه المعلومات الوارده في القوائم الماليه في بورصه العراق	Ho1

قبول	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في القيمه العدل وحياديه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه في بورصه العراق	Ho2
رفض	لا يوجد اثر ذو لاله احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله والتحقق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه لبورصه العراق	Ho3
رفض	لا يوجد اثر ذو لاله احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله والتحقق للمعلومات المحاسبيه الوارده في البنوك التجاريه وفي القوائم الماليه لبورصه العراق	Ho4
رفض	لا يوجد اثر ذو لاله احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله والتحقق للمعلومات المحاسبيه على قرارات المستلزمين	Ho5
رفض	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه على وجود مشكلات ومعوقات تواجه البنوك التجاريه المدرجه في بورصه العراق اثناء تبیق محاسبه القيمه العادله	Ho6

~~~~~ ~~~~~ ~~~~~ ~~~~~ ~~~~~

١..بالنسبة الى الفرضيه الاولى فقد توافت النتائج هذه الدراسه التي اظهرت انه يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله وملائمته المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه للبنوك التجاريه في بورصه العراق ٢٠١٢ وكذلك ٢٠١٠

٢ .. بالنسبة الى الفرضيه الثانيه فقد توافق النتائج هذه الدراسه التي اظهرت انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه في تطبيق محاسبه القيمه العادله ولمحاسبه التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه والبنوك التجاريه في بورصه العراق مع الدراسه ٢٠١١

٣ .. بالنسبة الى الفرضيه الثالثه فقد توافق تاريخ هذه الدراسه وجود اثر ذو دلالة احصائيه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله وحياديه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه للبنوك التجاريه المدرجه في بورصه العراق مع دراسه ٢٠١٢

٤ .. بالنسبة الى الفرضيه الثالثه فقد توافق تاريخ هذه الدراسه وجود اثر ذو دلالة احصائيه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله وحياديه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه للبنوك التجاريه المدرجه في بورصه العراق ٢٠١٢

٥ .. بالنسبة الى الفرضيه الثالثه فقد توافق تاريخ هذه الدراسه وجود اثر ذو دلالة احصائيه بين تطبيق محاسبه القيمه العادله وحياديه المعلومات المحاسبيه الوارده في القوائم الماليه للبنوك ٢٠٠٩

٦ .. بالنسبة الى الفرضيه الثالثه فقد توافق تاريخ هذه الدراسه وجود اثر ذو دلالة احصائيه على وجود مشكلات ومعوقات تراها البنوك التجاريه المدرجه في بورصه العراق على اثناء تطبيق القيمه العادله والدراسه ٢٠١٢ ودراسه shamkustk وتعارضها ٢٠٠٩ مع دراسه laurand

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية

#### اولاً - الكتب والتقارير الرسمية

- ١- التقارير المالية السنوية للشركة المساهمة عينه الدراسة
- ٢- التقرير الاحصائي السنوي الثامن لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١١
- ٣- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١١
- ٤- قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) للشركات الخاصة والمختلطة
- ٥- مجلس معايير المحاسبة الدولية ترجمة ارنست و يونغ لخدمات التدقيق ٢٠٠٢

#### ثانياً // الكتب العربية

- ١- ابو المكارم وصفي عبد الفتاح دراسات متقدمة في المحاسبة المالية دار الجامعه الجديده ٢٠٠٤
  - ٢- العامری محمد علي ابراهيم الاداره المالية جامعه بغداد ط ١ ٢٠٠١
  - ٣- العامری محمد علي ابراهيم الاداره المالية المتقدمة دار ثراء للنشر والتوزيع الطبعه الاولى عمان ٢٠١٠
  - ٤- الميداني محمد امين عزت الاداره التمويليه في الشركات ط ٤ مكتبه العبيكات الرياض العليا ٢٠٠٤
  - ٥- حماد طارق عبدالعال موسوعه معايير المحاسبة الدوليه الجزء الثالث الادوات المالية الدار الجامعيه الاسكندرية ٦ ٢٠٠٦
  - ٦- الزبيدي حمزه محمود الاداره المالية المتقدمة مؤسسه الوراق للطباعه والنشر عمان ٢٠٠٤
- \* رضا ابراهيم صالح جامعه الاسكندرية العدد رقم ٢ المجلد (٤٦)  
٢٠٠٩/٣١-٢٤ ص
- \* الجعارات خالد جمال معايير التقارير المالية الدوليه ط ١ اثراء للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٨
- \* حماد طارق عبد العال المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمه العادله الدار الجامعيه الاسكندرية ٢٠٠٣

\* السعافين هيثم القيمه العادله في معايير المحاسبيه الدوليه عمان ٢٠٠٥

\* العبدالله رياض نصريه المحاسبه دار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع الاردن  
الطبعه الاولى ٢٠١٠

\* الزعبي يامن خليل القياس المستند الى القيمه السوقية العادله عمان الاردن  
٢٠٠٥

المصادر الانكليزية

dyckman,thomas r \_davis.charlesj.intermediate accoounting mc . ١  
graw-hill,usa2001

practice. in accounting hedge achieving ias standards . ٢  
pricewaterhouse coopers.2005

lewis richard & pendrill. David . Advanced financial accounting 4 th . ٣  
pitman publishing . 1994 :,usa

Ernst&young accountung for the credit crisis 2008 www.ey . ٤  
.com/ifrs